لمحق

السنة الثانية

العدد ٣٦

المناع ال

و ۲۸ کانون اول سنة ۱۹۳۰

عمان : الاحد في ٨ شعبان سنة ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الحامسة عشر للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

لحقوق الموظفين والخزينة معاً لذلك اقترحان يحال هذا الاقتراح ايضاً على وزارة العدلية اللاسراع بانجاز التعديل المطلوب ونقديمه للمجلس

فخامة الرئيس — هل توافقون على احالة هذا الاقتراح على وزارة العدلية للنظر فيه ? فوافق المجلس على ذلك

مواضيع الجلسة القادمة :

(١) قَانُون التعدين

(٢) اجوبة الحكومة على سوَّال رفيفان باشا

(٣) ما سيرد من اللجان

نحيب بك ابو شعر – ان عبارة (ما سيرد من اللجان) وعبارة (اجوبة الحكومة) هي عبارة مبهمة لا تني بالوجه القطعي اذلك ارى ان تعين المواضيع بصراحة تامة حتى نتمكن من الاستعداد على كل موضوع يجري البحث فيه بجلسكم العالمي اذلك فاتا اكر ررجائي بالفات نظر سكر تير المحلس لتدوين مواضيع كل جلسة ايضاً .

(٣) اقتراح نجيب بك بشأن صيانة الاسلاك

(٤) افتراح نظمي بك بشأن تنظيم وصلاحية المحاكم وغيره وانفضت الجلسة

سكرتير المجلسالتشريعي عمر زكي

« تصحيح خطأ »

ورد في الملحق ٣٢ الصحيفة ١٥٢ في السطر الرابع عشر باقوال العضو شمس الدين بك كلـــة (ومع) والصواب (ومعنى) وفي السطر ذاته كلة (الاتفاقية) والصواب (الموارّنة)

الجلسة الخامسة عشر

افتتحت الجلسة الخامسة عشرللدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٨-١٢-١٩٠ المصادف يوم الاثنين _في الساعة العماشرة برئاسة فخامــة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ·

فخامة الرئيس — فليقرأ الضابط السابق ·

فقري من قبلالسكرتير

ابو شعر بك – كان المجلس العالي قرر فيجلسة ماضية لزوم استدعاء مدير الزراعــة لاعطاء الايضاحات الكافية بخصوص مشروع تعديل (قانون التعدين) لسنة ١٩٣٠ فهل تبلغ مدير الزراعة وهل حضر لنتمكن من المثابرة في المناقشة بأمر هذا التعديل ام لا?

فخامة الرئيس -فليجاوب السكرتير

السكرتير –نعم حسب رغائب المجلس العالي بلغ سعادة مدير الزراعـــة والحـــراج لزوم مجيئه في هذه الحلسة ليدلي بالايضاحات المطلوبة منه امام مجلسكم العالي ولكن اعتذر لضيق الوقت عـن الحضور في هذا اليوم واظهر استعداده للمثول امام المجلس فيالجلسة المقبلة اييوم الاربعاء ليتمكن من اتمام تدقيقاته واستحضار اجوبته ٠

شمس الدين بك —قبل الدخول في الموضوع اريد ان افهم من هــو الذي اشار بلزوم وضع هذا القانون الذي نحن بصدده ? و يفهم من عدم بمجيء مدير الزراعة اليوم الى مجلسكم هذا واعتذاره عن عدم استعداده لاعطام البيانات السكافية بشأن قانون التعدين الممدل ان هذا القانــون لم يعمل في شرق الاردن ولم يكن للمدير المومىاليه اقل علاقة لابوضعه ولا بنشره ·

فاذاكانت الدائرة المختصة لانعرف شيئا عن هذا القانون لسبب وضعه بفلسطين فكيف يحق لنا أن نقبله وندخل بالمذاكرة بمواده ? فلوكان لهذا القانون اقل لزوم لشرعت دائرة المعادن نفسهافي تنظيم صيغته وعرضها على الحكومة

تجيب بك ابو شعر - ان ما يشكو من حضرة الزميل شمس الدين بك هو امر يرجع للوضع الحكومي الشاذ الذي طالما تذمرنا منه وطلبنا باقتراحنا الاخير الموقع عليــه من قبل ثلثي اعضاء المحلس العالى تغيير هذا الوضع الشاذ المذكور

وحيث ان مدير الزراعة مستعد المثول امام مجلسكم العالي في الجلسة- القادمـــة فاني ارى لا بأس من التأجيل في المذاكرة في قانون التعدين

شمس الدين بك -- الفت نظر فخامة الرئيس الجليل الى لزوم استنهاض همة اعضاء اللجنــة المنتخبة من قبل مجلسكم هذا لاجل وضع صيغة المضبطة التي كنا قررنا رفعها للاعتاب السنيـــة للاسترحام من صاحب العرش الامير عبدالله المعظم لتغيير الوضع الحكومي انشاذ ، لتسرع ماعهد اليها به رغم كوني من اعضاء تلك اللجنة

فخامة الرئيس - قبل ان استنهض همة بقية اعضا اللجنية المشار اليها استنهض همتك ياشمس الدين بك لانك تعترف بانك من اعضائها وانك لست مداوماً على اجتماعها و بعــد هـــذا فما عليكم الا" الاجتماع والقيام بما عهد به اليكم ولا اخالكم الا فاعلين ذلك ·

شمس للدين بك — من جملة مواضيع حلستنا اليوم جواب الحكومة على سوءال رفيفان باشا المجالي بشأن الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين و بما ان هذه المسئلة من الاهمية بمكان وكان الوقت ضيقاً الآن بمناسبة فرب تشريف جلالة الملك على المعظم من بغداد بالطيارة وكان من الضروري استقبالهولذلك استرحم من فخامة الرئيس ان يعين مواضيع جلسة يوم الار بعــــاء وجلسة خصوصية لاجل المذاكرة بشأن سو الرفيفان باشا

نجيب بك ابو شعر — اوافق على تأجيل البحث المختص باخراج الموظفين غير الاردنيين على ان يكون من مواضيع الجلسة القادمة

فوافق المحلس على ذلك

فخامة الرئيس — يقرأ افتراح نجيب بك الشريدي بشأن صيانة الاسلاك البرقية

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

تنص المادة (٧) من قانون صيانة الاسلاك البرقية المو دخ في ٢٢ تموز سنة ٩٢٥ المنشور في العدد ١١٢ من الجريدة الرسمية على ان الحكام الاداريين بأخذون من شيوخ العشائر والقرى المجاورة للخطوط البرقية اسنادا يتعهدون فيها بالمحافظة علىسلامة هذه الخطوط وبدفع جزاء نقدي يثراوح بين الخسين الى المايسة جنيه فيها اذا وقع تعد على ما هو محاور لهم منهـــا وذلك فيها اذا لم يعرف الفاعل ·

وفي ذلك اجعاف بحق الاهالي اذ يحصل ذلك القطع في اكثر الاحيان لاغراض شخصية ولخصومات ودواعي عدة وفي بعض الاحبان يكون القطع بالقضاء والقدر وباحتكاك الجمال ابضا فعليه اقترح ان يعدل السطر (٥) من هذه المادة على الوجه الآتي :

